

## لبنان إلى... أين؟

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يوم الخميس بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وشارك فيها - وفق الترتيب الألفبائي - كل من السادة التالية أسماؤهم:

- د. جورج قرم      كاتب وأستاذ في معهد العلوم السياسية، جامعة القديس يوسف - بيروت.  
د. خلدون الشريف      رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني.  
د. زياد حافظ      أمين عام المؤتمر القومي العربي.  
أ. سركيس نغوم      كاتب وصحافي في جريدة «النهار» - لبنان.  
أ. شربل نحاس      وزير سابق - لبنان.  
د. عباس عاصي      معاون مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.  
أ. عبد الرحيم مراد      وزير سابق، ورئيس الجامعة اللبنانية الدولية.  
د. عصام خليفة      باحث وأستاذ جامعي - لبنان.  
أ. عصام نعمان      محامٍ ووزير سابق.  
أ. معن بشور      أمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي، ورئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

أدار الحوار  
أ. معن بشور

يتسم موضوع لبنان بوجود وجهتي نظر، وجهة تحاول قراءة العالم والمنطقة بأكملها من خلال لبنان وكأن العالم منقسم فقط على ضفتي الانقسام اللبناني ولا ترى انعكاسات ما يجري في المنطقة على لبنان، أما الوجهة الأخرى فلا ترى لبنان إلا من خلال المنطقة وهي تلغي خصوصية لبنان. وأعتقد أن د. زياد حافظ ليس من هذين الرأيين، وهو يحاول أن يقدم الصورة التي يتكامل فيها المشهد المحلي مع المشهد الإقليمي والدولي. كما أن د. زياد يحاول قراءة مستقبل لبنان من خلال المشروع العربي النهضوي بعناصره المختلفة الذي يمثل مشروعاً للمنطقة بأكملها.

سيقدم د. زياد حافظ ورقة العمل في هذه الحلقة، ثم نفتح باب المناقشات أمام المشاركين فيها.

## ورقة العمل لبنان وفرص البقاء

### زياد حافظ

أمين عام المؤتمر القومي العربي.

في الحقيقة إن هذه الورقة هي استكمال لورقة قدمها أ. معن بشور في ندوة «مستقبل التغيير في الوطن العربي» التي عقدها المركز<sup>(١)</sup>، حيث عرض فيها تاريخ الحراك التغيير في لبنان منذ الاستقلال حتى الآن. ورأينا أنه من المفيد أن نكمل البحث في الأمر. لكن هذا العنوان يعبر عن قلق حول مستقبل لبنان، ومقاربة هذا الموضوع تتطلب ترابطاً في قراءة المشهد الدولي والإقليمي والعربي، وبطبيعة الحال في خصوصيات لبنان. هذا ما حاولت أن أقوم به في هذه الورقة. طبعاً، هناك فرق بين الموضوعية والحيادية؛ فالموضوعية ليست حيادية، أنا لست محايداً، لديّ موقف عبّرت عنه في مطلع الورقة، كي لا يكون هناك التباس حول أي إطار أتجه، وكل مقاربتني تأتي من هذا المنطلق، وبالطبع يمكن الاختلاف عليها، وقد وضعت في فرضية المقاربة نوعاً من الاستنساب، ولكنها ضرورية من الناحية المنهجية كي نتمكن من تفسير لماذا تكون القراءة عبر هذه الطريقة. ولكن أعتقد أنني حاولت قدر الإمكان أن أتبع أسلوب «ما لهم وما عليّ» في عرض المواقف، أي أنني عندما تطرقت إلى ١٤ آذار و٨ آذار، قمت بطرح الموضوع من دون إدخال رأيي (معروف أين موقعي منهما).

\*\*\*\*\*

عنوان هذه الحلقة: «لبنان... إلى أين؟»؛ وهذا يدل على وجود قلق، سواء عند اللبنانيين أو غير اللبنانيين الذين يحبون لبنان. في رأيي، هناك احتمالان لا ثالث لهما، وهذا المنطلق من باب المنطق: إما أن يبقى لبنان وإما أن يتلاشى. ولا يوجد احتمال آخر. أما شكل البقاء أو شكل التلاشي فيمكن البحث في هذين الموضوعين. فإما أن يبقى وإما أن يتلاشى في المحيط الإقليمي. وفي رأيي، إن حظوظ الاحتمالين حتى هذه اللحظة متساوية. قد تتغير هذه الحظوظ، ولكنها حتى الآن متساوية، وذلك بسبب الظروف الموضوعية والذاتية التي تعود إلى الحراك الإقليمي ونوعية القيادات في الإقليم ولبنان. واللافت للنظر في رأيي، أن السيناريوهين ليسا بالضرورة على تناقض في ما بينهما، وهذا ما لا ينتبه أحد إليه، حيث يعتقد الجميع إما هذا وإما ذاك، إذ إن هناك علاقة عضوية بينهما.

(١) مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦).

ففي سيناريو البقاء، قد يكون الارتباط بالمحيط الإقليمي أكثر عضوية مما هو عليه الآن وإن أدى إلى تراجع في بعض مظاهر السيادة كالسياسات الخارجية والدفاع (هذا احتمال). كما في سيناريو التلاشي أو الذوبان في المحيط الإقليمي، هناك إمكان للحفاظ على ما يشكل خصوصية التنوع في لبنان على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، وذلك لما فيه من مصلحة لكل من المحيط وللبنان. والصورة التي تأتي إلى ذهني هي هونغ كونغ والصين - وهذا احتمال آخر. وفي الحالتين، لن يكون مستقبل لبنان على تناقض مع التاريخ. ففي الماضي كان جزءاً من كيان أكبر منه. وقد يعود إليه بشكل أو بآخر، أو قد يكون كياناً مستقلاً نوعاً ما، ولكن بارتباط عضوي بالمحيط. ولكن من المؤكد أن لبنان لن يستطيع أن يكون على تناقض مع المحيط وأن الارتباط بقوى خارج الإقليم لم تعد ممكنة سواء بسبب إفلاس سياسي واقتصادي وثقافي ومعنوي للقوى التقليدية (أي الغرب) التي كانت مهتمة بلبنان وترعاه أو بسبب قوى منافسة لن تترك لها المجال في احتواء لبنان (أي روسيا وإيران أو حتى تركيا، أو قوى عربية لم يتبلر شكلها الآن ولكن لا يمكن إسقاطها من الحساب).

في سيناريو التلاشي يُحتمل أن يستمر لبنان ككيان مستقل لفظياً أو ظاهرياً على الأقل، ولكن مع سقوط الدولة في أسوأ الأحوال أو تفريغ مضمونها في أحسنها. بالنسبة إلى الاحتمال الأخير، قد يكون تفريغ الدولة من مضمونها في مستويات مختلفة تشبه الواقع الحالي الذي ما زال مضبوطاً ولكن مع تحوّل تدريجي إلى ساحة فوضى شاملة وعارمة يصعب تصوّر مسارها. هذا الاحتمال رهن تفاقم الوضع في الإقليم، وحتى على الصعيد الدولي، وتردّي نوعية القيادات الوطنية والإقليمية والدولية إلى درجة أكثر مما هي عليه الآن، وانفلات الغرائز. فشرعية الغاب قد تعمّ مع ما يرافقها من دمار وخراب وقتل وهجرة جماعية وما يمكن أن تفرزه من تفاقم للإرهاب الأعمى الذي قد يهدّد السلم العالمي لا المحلي أو الإقليمي فقط. من الصعب التصرّو أن تستطيع أي قوة ضبط الوضع حينئذ، لأن هذه القوة أولاً غير موجودة حتى هذه الساعة، بدليل وجود ظاهرة الإرهاب الذي تجاوز الدور الوظيفي له عند من اعتقد أنه يستطيع ضبط إيقاعه ولكن لم يفلح. احتمال هذا التصرّو ضعيف في رأينا لأن ظروفه غير متوافرة لأسباب ذاتية وموضوعية يمكن مناقشتها ولكن خارجة عن إطار هذه الورقة، ولكنه احتمال ممكن وبالتالي علينا افتراض وقوعه.

السيناريو الأساسي الذي اعتمدته: البقاء الذي يستند إلى فرضية ما زالت قائمة حتى الآن ألا وهي أن إرادة اللبنانيين ما زالت أقوى من إرادة من يريد إزالة الكيان، على الأقل حتى الآن، وأن العوامل الخارجية الإقليمية والدولية ما زالت تعتبر لبنان ضرورة. ونشدّد على «حتى الآن»، لأن الإرادات اللبنانية التي تدعم البقاء قد تتلاشى إذا لم يحصل التغيير المطلوب. فلبنان المعاصر ككيان سياسي ولد بفعل إرادة خارجية من رحم اتفاقية سايكس - بيكو وبفعل الانتداب الفرنسي لا بفعل إجماع وطني رغم ما حصل عام ١٩٤٣ عام الاستقلال الوطني. فالتسوية التي حصلت آنذاك مثّلت إرادة دولية وإقليمية لاقتها قيادات وطنية في لحظة ما ولكنها لم تحسم القضايا الخلافية كافة من حيث الهوية والدور الوظيفي. وميزان القوى الداخلي آنذاك حتى بعد الاستقلال حدّد هوية لبنان ووظيفته الإقليمية والدولية. فالحرب الداخلية التي بدأت عام ١٩٧٥ طرحت على المحك مسألة الهوية والدور الوظيفي إضافة إلى البنية الداخلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

## أولاً: في الدور الوظيفي للبنان

حين نتكلّم على الدور الوظيفي للبنان الكيان فهذا يعود إلى دور العامل الخارجي الذي ساهم في إنشاء لبنان ككيان سياسي يخدم تصوّرات من أراد إقامته. قد تختلف التصوّرات، وبالتالي الدور الوظيفي، وفقاً للظروف ولموازين قوى متغيّرة، إلّا أنّها لا تعكس مشيئة وطنية حقيقية بل مشيئة قوى محلّية مستفيدة من الدور المرسوم لذلك الكيان الجديد. فهناك من يعتبر أنّ الدور الوظيفي للبنان هو إنشاء دولة لوطن قومي طائفي تمهيداً لتبرير قيام وطن قومي يهودي في فلسطين وهناك من يرى أنّ لبنان مفتاح لمراقبة منطقة المشرق العربي والتأمر عليه عند الضرورة وهناك من يرى أنّه يشكل امتداداً للغرب أو مدخلاً للشرق.

حسابات الحقل لم تتطابق مع حسابات البيدر. فمع مرور الزمن تبلّرت مصالح محلّية لقوى لبنانية وازنة حافظت على توازن بين مصالحها الخاصة وارتباطاتها الخارجية التي اعتقدت أنّها ستحميها أو في حالة غرور جماعي يمكن أن توظّف تلك الارتباطات لمصالحها، وكأنّ الدول الكبيرة تعمل لمصلحة تلك القوى المحلّية. لكن في الحصلة نشأت ما يمكن تسميتها إرادة «وطنية» وإن كانت مفروضة من الطبقة الحاكمة أو المهيمنة وتقبلتها شرائح واسعة من مكوّنات المجتمع. فبغض النظر عن تاريخ نشأة الإرادة الوطنية وعن الملابس حولها إلّا أنّها أصبحت أمراً واقعاً ومتجذّراً في لبنان وهذا ما سيخدم مسار الحفاظ على البقاء على الأقل من باب المنفعة للوصول إلى قناعة بوجود البقاء كهدف قائم بحدّ ذاته.

اتفاق الطائف محطة مفصلية حسمت هوية لبنان إلى حدّ ما وحدّدت الدور الوظيفي له برعاية عربية ودولية. حين تغيّرت موازين القوى إقليمياً ودولياً بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق وبفعل المقاومة له وبفعل تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني ما عدا مزارع شبعا، تلاشى التفاهم الإقليمي والدولي الذي حدّد ذلك الدور. فاتفاقية الطائف التي أقرت أنّ لبنان لن يكون ممراً ولا مقراً للتهجم أو التآمر على سورية لم تعد تشكّل الغطاء السياسي لسلوك وسياسات قوى وازنة في لبنان فأظهرت تناقضها وحتى عداها لسورية بعد قرار مجلس الأمن ١٥٥٩. من هنا تحوّل مضمون الدور الوظيفي إلى أداة سياسية تخدم محوراً سياسياً دولياً وإقليمياً وعربياً على حساب التوافق الوطني. ما زلنا نعيش تداعيات ذلك التحوّل.

وبما أنّ المشهد الإقليمي والدولي في حالة انسياب واضح يحدّ من الدور الخارجي في التأثير في المشهد اللبناني يصبح العامل الداخلي اللبناني أقوى وأهم من العامل الخارجي من دون أن يلغيه. لكن إذا كان أنّ لبنان صاحب سيادة فذلك يعني أنّ السيادة لن تمارس انتقائياً كما حصل في عدد من الحالات. ف«السيادة» في لبنان تمارس ضد بعض الدول ويصرف النظر عنها عندما تتناقض مع ما يُسمّى «المجتمع الدولي» والمحور الإقليمي المنخرط معه. فرضيتنا حول الإرادة اللبنانية التي برهنت خلال السنوات الخمس الماضية أنّ إرادة الحفاظ على وحدة الوطن ورفض تفجيره كانت أقوى من الإرادات الخارجية الإقليمية أو الدولية التي حاولت تحويل الدور الوظيفي للبنان عبر جرّه إلى المشيئة الخارجية. لكن بالمقابل وبفعل وعي وصمود، ونقول مقاومة، اللبنانيين وبقطة القوى الأمنية وحكمة القوى المستهدفة في استيعاب التفجيرات الأمنية وضبط النفس استطاع لبنان في

الاستمرار. جعل ذلك الأمر القوى الخارجية تعيد النظر في رؤيتها للدور الوظيفي وذلك للحفاظ على ما تبقى لها من مصالح في لبنان وبخاصة أن لبنان مفتاح للمشرق العربي. من هنا نفهم مقولة «الرعاية الدولية» المحافظة على لبنان. أحد المؤشرات التي يجب مراقبتها بدقة هي حركة الودائع في المصارف اللبنانية التي تجاوزت ١٧٠ مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي على الرغم من كل ما حصل. مثل آخر أكثر «حادثة» هو طرح فكرة ترشيح النائب سليمان فرنجية بناء على مبادرة مشتركة من الرئيس نبيه بري والرئيس السابق سعد الدين الحريري والنائب وليد جنبلاط بموافقة سعودية. أي هناك إمكاناً إذا ما توافرت الإرادة لتحقيق إنجاز سياسي في لبنان.

## ثانياً: في الارتباط بالخارج

إن الذين يرون أن مستقبل لبنان مرتبط بما يحدث في المنطقة محقّون وإن كانت هناك حدود لطبيعة الارتباط بالقوى الإقليمية. فحتى السنوات الماضية وخلال الأزمة التي تعصف بالمنطقة، هناك فريق من اللبنانيين مرتبط سياسياً بمحور تقوده العربية السعودية كما أن الفريق المناهض له مرتبط بخيار المقاومة ومن يدعمها عربياً وإقليمياً. الفرضية هنا أن المملكة باقية ودورها ثابت وإن انتقلت من دور الوسيط في حل الخلافات العربية - العربية واللبنانية - اللبنانية إلى دور المواجهة. والسؤال الذي يمكن، بل يجب، طرحه هو: في ضوء القرارات التي اتخذتها المملكة من شأن حرب على اليمن وما تكلفه تلك الحرب من ضحايا بشرية وعسكرية ومالية، ومع انخفاض أسعار النفط، وفي ضوء التصعيد في التوتر مع الجمهورية الإسلامية في إيران وفي ظل تغيير موازين القوى إقليمياً ودولياً يصبح السؤال ليس «لبنان إلى أين؟» بل «السعودية إلى أين؟» كما أن التجاذبات الداخلية في المملكة قد تحدّ من دورها الإقليمي والعربي إن لم تحسم بسرعة وقد تؤدي إلى احتراب داخلي يطيح بنظام الحكم القائم. نلفت النظر هنا إلى أن الرعاية الدولية للمملكة ربما لا تدوم إذا ما أخذنا في الحسبان تحليلات مراكز الأبحاث الغربية التي توصي بتغيير جذري في نظام الحكم. بعض المعلقين العرب يرون أن المملكة قد تكون ضحية الطموحات التركية التي تريد الحفاظ على التوتر في سورية خدمة لمشاريعها في العثمانية الجديدة التي تتناقض تاريخياً مع مصالح آل سعود. لذلك إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فإن القوى اللبنانية المرتبطة بالمملكة قد تضطر إلى إجراء مراجعة قسرية لسياساتها الداخلية.

في المقابل فإن القوى اللبنانية المتبنية خيار المقاومة والمتحالفة مع كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية في إيران قد تقوم بدورها بمراجعة سياساتها، لا خياراتها، إذا ما تفاقم الوضع الداخلي في إيران أو إذا لم يتبلّر حل سياسي للأزمة في سورية وما يمكن أن يؤدي إلى انهيار الدولة والكيان وإن كان الاحتمال الأخير ضئيلاً. فالانخراط الإيراني في كل من العراق وسورية والتصعّد في التصعيد مع المملكة العربية السعودية قد يخلق مناخاً داخلياً في إيران يحدّ من الاستمرار في سياستها الإقليمية وإن كان احتمال حصول ذلك ضئيلاً حتى هذه الساعة (كقضية الالتزام بدعم القضية الفلسطينية التي أعطت شرعية للثورة الإسلامية في إيران). إضافة إلى ذلك فالدور المتنامي لروسيا في المنطقة قد يحلّ (إلى حدّ كبير) مكان الدور الأمريكي في المنطقة. هذه نقطة يمكن مناقشتها بتفاصيل أكثر ولن نخوضها في هذه الورقة.

تدلّ الملاحظات في الفترتين السابقتين على أن التحالفات أو الخصومات الإقليمية أو الدولية أو جميعها ليست دائمة، حتى إن المصالح قد تتغير مع الزمان والمكان. فالحل هو الاعتماد على النفس وبناء القوى الذاتية التي تحدّ من أي تدخل خارجي مهما كان «صديقاً» أو «خصماً». هذا ما حصل بين القوى المتصارعة في لبنان، غير أن العدو الوحيد للبنان وللأمة كان وما زال، إلى أن يزول بفعل المقاومة، هو الكيان الصهيوني.

أما اليوم فتغيّرت موازين القوى في لبنان بفعل عدة عوامل: أولها، التغيير في البنية السكانية وفي نسب تنوّعها ومناطقها عما كانت عليه منذ الاستقلال حتى اندلاع الحرب الداخلية في لبنان. ثانيها، التغيير في الوعي الوطني لمصلحة كيان ما زال أربابه غير متفقين على ثنائية الهوية والوظيفة الإقليمية والدولية. إذاً فرضية البقاء مرتبطة بفرضية التغيير. ثالثها، كما أشرنا في الفقرات السابقة، العامل الخارجي، الإقليمي والدولي، الذي تراجع على نحو ملموس يتيح الفرصة لبلورة وتحقيق إرادة وطنية إذا ما توافرت لها قيادات وبرامج تغييرية.

### ثالثاً: في وجوب التغيير

في هذا السيناريو نطرح السؤال التالي: هل يكون لبنان ببنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما هو عليه أم التغيير ضرورة ملحة للبقاء وإن لم يتبلّر الشكل الممكن لذلك التغيير؟ تعود الإشكالية إلى أسباب وظروف إقامة الكيان. فالمستعمر الفرنسي أراد استكمال ما أنشأه السلطان العثماني في نظام الملل في لبنان. فإذا كان نظام الملل سبب وجود لبنان ككيان فكيف يمكن التوفيق بين دعوات إلى التغيير وإطاحة نظام الملل وبين ضرورة وجود لبنان ككيان مستقل؟ أي أن التغيير المطلوب قد يلغي الأسباب الموجبة لبقاء لبنان. في المقابل، إن كان بقاء نظام الملل الموروث من المسلّمات فكيف يمكن أن يستمر وقد برهن إخفاقه؟ هل مهمة النخب التغييرية إيجاد صيغ تكرّس نظام الملل مع بعض التحسينات غير الجوهرية كنظام انتخابي يراعي التوازنات الطائفية والمذهبية وإن كانت بصورة أكثر عقلانية؟

من الواضح أنه لا بد من التغيير لأن «التركيبة» لم تعد قادرة على معالجة حتى أبسط القضايا، كمشكلة النفايات مثلاً أو أزمة السير، ناهيك بتأمين الحد الأدنى من الخدمات في البنى التحتية أو في الخدمات الاجتماعية. فمسألة المسؤولين تتحوّل سريعاً إلى الاعتداء على مصالح الطائفة وبالتالي يتم الشلل في أجهزة الدولة. كما أن الكفاءات أصبحت معياراً ثانوياً أمام الولاءات الطائفية والمذهبية. فكيف يمكن أن نتصوّر إقدام الطبقة الحاكمة على صوغ قانون انتخابي يطيح امتيازاتها وتحكّمها بمفاصل السلطة؟ وقد شهد لبنان على مدى تاريخه المعاصر سلسلة حركات شعبية كما أوضحتها ورقة معن بشور تريد التغيير ولكنها كانت تصطدم بواقع سياسي منه داخلي ومنه إقليمي ومنه دولي. فقوى التغيير لم تكن غائبة في أي مرحلة من تاريخ لبنان المعاصر ولكن موازين القوّة لم تكن لمصلحتها. فهل تغبّر شيء في هذا المضمار؟

الإجابة ليست سهلة، لأنه من الممكن تعداد العناصر التي قد تكون في مصلحة قوى التغيير، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالتغيير في موازين القوّة إقليمياً

ودولياً لم يعد لمصلحة القوى المهيمنة تاريخياً في لبنان، أي الإقطاع السياسي المتحالف مع النخب المالية المرتبطة بالغرب والدول العربية المنخرطة في المحور الغربي. لكن هذا لا يعني أبداً أن الإقطاع السياسي المتحالف مع أمراء المال فقدوا زمام المبادرة، بل على العكس، هم يستشرون في مقاومة أي تغيير. فلا الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي بمقدورهما فرض قرارهما أو تصوّرهما في المنطقة لأسباب متعددة تعود لنهايتها السياسية والاقتصادية اللتين تعيشان مأزقاً تاريخياً ربما لا يستطيعان الخروج منه في المدى المنظور أو حتى المتوسط.

إحدى خلاصات تلك الورقة هي أننا نعيش في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد والمنطقة وحتى على الصعيد الدولي مرحلة تبعثر مراكز القوة في العالم وفي داخل الدول التي كانت تؤثر في القرار. لم يعد هناك من مركز قوة بارز يمكنه فرض سيطرته أو حتى رأيه على الآخرين. فالثورة التكنولوجية في التواصل والاحتساب جعلت من المعلومة، التي هي أساس المعرفة التي تشكّل القوة بدورها، في متناول الجميع ولم تعد حكراً على أي طرف. كما أن إمكان التواصل مكن بدوره من إيصال المعلومة والقيام بالتعبئة والتنظيم وحتى التنفيذ لشرائح واسعة في مختلف المجتمعات لم تكن فاعلة أو يُحسب لها حساب. من هنا تبعثر القوة، ومن هنا نفهم لماذا تستطيع بعض القوى الإقليمية التي كانت تابعة للغرب التحرك بحرية أكبر على عكس رغبات الغرب وبخاصة الولايات المتحدة. فالمسألة بالنسبة إلينا ليست مسألة توزيع أدوار بمقدار الشعور لدى الدول التابعة تقليدياً للغرب بضعف الغرب!

أما على الصعيد الداخلي فلبنان يشهد تحولات كبيرة وإن لم تتبلّر في تغيير سلوك النخب الحاكمة سواء في السلطة أو خارجها. وكأنها مصابة بمرض التوحد في الحس السياسي حيث الأخير يبدو مفقوداً! فمصادقية تلك النخب تراجعت على نحو ملموس وربما إلى غير رجعة، وإن كانت ظاهرياً تبرز مظاهر القوة والمسك بزمام الأمور. لكن ما يفتقده لبنان حالياً هو وجود قوى تغييرية منظمة لها برنامج واضح وقيادة موحدة واستراتيجية محددة. حتى هذه اللحظة لم نشهد ظهور تلك القوى وإن كان الحراك الشعبي الأخير مؤسساً لمرحلة قادمة يمكن الارتكاز عليها وقد تؤدّي إلى «مجتمع جديد» على حد قول ناصيف نصّار.

## ١ - في مضمون التغيير

فما هي العناصر الضاغطة التي ستفرض التغيير؟ هناك سلسلة من الملفّات التي لم يعد ممكناً تجاهلها وكلها تفجيرية، لأنها تتناول قضايا لم يكن الاتفاق عليها ممكناً في السابق إلا بفعل الرعاية الإقليمية أو العربية أو الدولية.

أولاً، هناك مسألة قضية الهوية ومعها الدور الوظيفي للبنان. صحيح أن لبنان تحوّل من دولة «ذات وجه عربي» إلى دولة عربية كما جاء في اتفاق الطائف. فعروبة لبنان تمّ تكريسها، لكن مفهوم ومضمون تلك «العروبة» الطائفية (نسبة لاتفاق الطائف) كانت متروكة للرعاية الإقليمية أي التفاهم السوري - السعودي. لكن الوقائع على الأرض فرضت الحسم في مفهوم العروبة. أن تكون عربياً في لبنان بالنسبة إلى شرائح وازنة من المجتمع اللبناني هي أن تكون في مواجهة العدو الصهيوني. لكن ليس هناك إجماع على تلك المواجهة كما تبين في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦. إن احتلال الولايات المتحدة للعراق أنهى التفاهم السوري - السعودي في لبنان واعتبرت الولايات المتحدة ومعها المملكة

العربية السعودية أن فرصة تقويض المقاومة أصبحت ممكنة فكان عدوان تموز/يوليو في إثر «المغامرة غير المحسوبة». فمواجهة الكيان في المنظور السعودي «مغامرة غير محسوبة»!

كما هناك خلاف ناتج من عدم التفاهم على استراتيجية دفاعية وبالتالي على تسليح الجيش في سبيل المواجهة، وعلى سلاح المقاومة. فالمواجهة مع الكيان الصهيوني ليست مسألة خيار بل مفروضة بسبب وجود الكيان. فالاستراتيجية الدفاعية تحتم إعادة النظر في بنية الاقتصاد اللبناني كما تفرض تكلفة غير بسيطة. عدم التوافق على تلك المسألة يعكس الانقسام حول مفهوم العروبة.

ثانياً، إن تداعيات الصراع العربي - الصهيوني أفضى إلى وجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يقارب الـ ٤٠٠ ألف فلسطيني يعيشون في ظروف مزرية. فهي معيبة للبنان واللبنانيين سواء من منظور أخلاقي أو من منظور وطني وقومي بحجة عدم توطن الفلسطينيين الذي قد يخلّ بالتوازنات السكانية والطائفية في لبنان وبالتالي في التمثيل السياسي لتقاسم مغامرات السلطة. ليست مهمة هذه الورقة مناقشة تلك القضية بل نعرضها فقط كموضوع خلافي جوهري بين اللبنانيين. فالخلاف هو أيضاً انعكاس للخلاف حول مفهوم العروبة.

ثالثاً، إن تداعيات الأزمة في سورية وما رافقها من قتال ودمار أدّى إلى لجوء أكثر من مليون مواطن سوري إلى لبنان، وهو ما أثار مخاوف الذين يخشون لا التوطن فقط بل «بلع» سورية للبنان أيضاً. إن مقارنة ذلك الملف التفجيري لما له من تداعيات وارتباطات بما يحدث في المنطقة يتطلب توافقاً لبنانياً غير موجود حتى الآن. الأمر الواقع فرض نفسه ولبنان لا يستطيع إلا أن يطلب المساعدة الدولية والإقليمية لمعالجة وجود العدد الكبير من السوريين وما يرافق ذلك من تنافس على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل. هذا أيضاً انعكاس للخلاف حول مفهوم العروبة ومضمونها.

رابعاً، إن الموقف من الأزمة في سورية واختلاف المقاربات حولها بين الفئات اللبنانية المتصارعة على السلطة يدلّ أيضاً على تباين في مفهوم العروبة وعلاقة الأزمة في سورية بالقضية الأم أي القضية الفلسطينية. فهناك من لا يرى في سورية إلا «ثورة» وهناك من لا يرى إلا إرهاباً وكأن القضية الفلسطينية غائبة عن الأسباب الموجبة للصراع في سورية. فكانت سياسة «النأي بالنفس»! أصبحت العروبة على الصعيد الرسمي العربي مخطوفة من جانب دول تدّعي انتماءها إلى العروبة وتمارس سياسات على الأرض تنفي العروبة عنها. من المعيب أن يصدر عن الجامعة العربية قرار يدين المقاومة في لبنان ولا يتفوّه بكلمة عن الانتفاضة في فلسطين، ناهيك بقرارات سابقة تبرّر العدوان واحتلال العراق وضرب ليبيا وإخراج سورية من الجامعة العربية وهي عضو مؤسس في هذه الجامعة!

خامساً، إن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين اللبنانيين على مختلف انتماءاتهم الطائفية أو المذهبية أو المناطقية، وبخاصة الفقر الذي أطاح الطبقة الوسطى في لبنان، هو من القضايا التي من المفروض أن تجمع اللبنانيين. غير أن «التركيبية» استطاعت إجهاض الحراك الاحتجاجي اللبناني بدءاً بهيئة التنسيق النقابي في قضية سلسلة الأجور والرواتب إلى حراك «طلعت ريحتكم».

سادساً، تحوّل الفساد المتفشّي بين مختلف مكونات المجتمع وبين النخب الحاكمة من أسلوب حياة إلى عبء مدمر يصعب تحمّله. فهدر الأموال العامة لمصلحة القلة المسيطرة أوصل البلاد إلى حالة إفلاس أكثر من افتراضية بل حقيقة لا تواجهها النخب الحاكمة بكل أطيافها. كما أن الفساد لا ينحصر في هدر الأموال العامة بل يساهم في تعطيل مؤسسات الدولة في السلطات الثلاث. كما أن سلطات الرقابة معطّلة من دون أن يرف جفن للطبقة الحاكمة التي تتحمّل كل عناصرها، وإن كانت بنسب متفاوتة، الترهّل والتعطيل. وأخيراً، يتجلّى الفساد في السلوك الخاص للمواطنين اللبنانيين حيث احترام القانون غائب، من السير إلى الصحة والنظافة العامة إلى المالية العامة إلى حرمان الأشخاص. فلبنان أصبح «حارة كل من إيدو إلو» كما يقال في العامية.

هناك عنصر الشباب الذي يمثّل الأغلبية السكانية في لبنان؛ فالشباب يعانون فقدان فرص العمل حتى تلك الفئات المرتبطة بالزعامات السياسية. فالهجرة هي المتنفّس، وهناك من ينظر للهجرة وكأنها مكسب للبنان من دون أن ينتبه إلى التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية التي تمثّلها الهجرة. والشباب لهم أسلوبهم الخاص في التعبير ويملكون وسائل التواصل التي تدخلهم عالمًا قد يجهله آبائهم.

## ٢ - القوى السياسية في لبنان والتغيير

ليس في لبنان من قوى سياسية تقول صراحة إنها مع استمرار الوضع القائم. لكن مفهومها للتغيير يقتصر على ما يحصّن موقعها في المعادلات السياسية والاقتصادية ولا يشمل ما يحصّن بالضرورة المصلحة الوطنية. والبنية السياسية القائمة جعلت اللعبة الصفيرية قاعدة التعامل السياسي. فـ «المكسب» لفئة يعدّ حكماً «خسارة» للفئة المنافسة وإن كان على حساب المصلحة الوطنية. كما أن «التركيبية» الفئوية مرتبطة ارتباطاً عضوياً باقتصاد ريعي بامتياز يعتمد الفساد كآلية لتوزيع المنافع والمغانم كما سبق أن أوضحنا في عدة أبحاث ومقالات أخرى. لذلك شهدنا منذ عام ٢٠٠٥ شعارات متعدّدة تحمل مصطلح التغيير، إلا أن مضمون التغيير كان مقتصرًا على مصالحها الخاصة.

فقوى ١٤ آذار رفعت شعار «السيادة» و«الحرية» و«الاستقلال» وفي ما بعد شعار «العبور إلى الدولة». ولا يختلف لبناني مع لبناني آخر حول هذه الشعارات. إلا أن اللبنانيين مختلفون حول مضمون تلك الشعارات. كما أن فريق ٨ آذار يشكّك في مصداقية شعارات قوى ١٤ آذار.

في المقابل، يرفع فريق ٨ آذار شعار «خيار المقاومة» بينما يتحفّظ فريق ١٤ آذار على وضع «قرار الحرب والسلم» خارج إطار الدولة. في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٥ كانت المعادلة الذهبية تجمع بين الشعب والجيش والمقاومة بينما نقض فريق ١٤ آذار والفريق الذي يقوده الرئيس السابق ميشال سليمان تلك المعادلة.

أما التيّار الوطني الحر الذي تحمل كتلته النيابية شعار التغيير والإصلاح فعلى ما اتضح من مواقف بعض قيادات التيّار أن هذا الشعار اقتصر على أولوية ضيقة وهي إعادة التوازن بين الشركاء في الوطن، أي إعادة الاعتبار للمسيحيين الذين أخلّ اتفاق الطائف بالتوازن لغير مصلحتهم، أو الصيغة التي تمّ «فهم وتطبيق» ذلك الاتفاق وفقها.

يغيب البعد الاقتصادي والاجتماعي عن الخطاب السياسي عند جميع الفرقاء، وإن كان موجوداً في بعض الأدبيات فهو غائب في السلوك والقرارات الفعلية. فالإجماع على التصويت ببند واحد على قانون الإيجار مثلاً يثير الريبة، كما أن دعم القوى السياسية لهيئة التنسيق النقابية في طلبها لتعديل سلسلة الرواتب والأجور كان ملتبساً في أحسن الأحوال إن لم يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إجهاض المطالب المحقة. أما الحراك الشعبي الأخير المنتفض ضد الإهمال وتراكم النفائات فسرعان ما تَمَّت «مذهبه» لإجهاضه. هذا لا يعني أن مسألة التغيير ميثوس منها ولكنها تصطدم بـ «الطائفة العميقة» وذلك المصطلح مقتبس مما أطلقه معن بشور في ورقته أي «المجتمع العميق». وهي، تاريخياً، أقوى من الدولة في لبنان. هذا ما أقرّ به رئيس مجلس النواب نبيه بري لوفد الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في زيارة له في مطلع صيف ٢٠١٥!

المقاومة في لبنان ليست معنية مباشرة بالصراع الداخلي من أجل التغيير بل من أجل الحفاظ على وجودها واستقلالها. فهي قادرة، إذا أرادت، أن تكون حاملة للتغيير ولكن ذلك التغيير ليس من أولوياتها، وهي تواجه هجمة شرسة دولية وإقليمية ومؤخراً عربية لا مثيل لها. فالمقاومة بوجه عام وحزب الله بوجه خاص يضع كأولوية استراتيجية الحفاظ على استقرار لبنان، وبالتالي يتجنّب إثارة القضايا الخلافية داخلياً بما فيها الإصلاح السياسي والاقتصادي. فكما يقول المثل الشعبي: من يعد ضرب العصي ليس كمن يتلقّى الضرب!

هل يعني كل ذلك أن القوى التغييرية غير موجودة؟ طبعاً لا ولكنها مبعثرة ولا تمثل لها على نحو وازن داخل مجلس النواب. المدخل الطبيعي للتغيير هو إصلاح التمثيل السياسي، وذلك لن يتم إلا بقانون انتخابي جديد على قاعدة النسبية وضمن دائرة واحدة. فلا القانون الأكثرية ولا قانون اللقاء الأرثوذكسي ولا قانون الستين تصلح لوصول قوى التغيير. فمن يفرض القانون المطلوب؟ نشك أن المجلس النيابي الحالي الممدّد له يستطيع أو يريد ذلك. وحتى إذا أراد فإن «شرعية» ذلك القانون قد يكون مطعوناً بها لعدم شرعية تمديد مجلس النواب. لا نرى سوى إقامة جمعية تأسيسية تعيد النظر بتشكيل القوانين وبالتالي السلطة. فهل ذلك ممكن؟ من الصعب الإجابة ضمن الموازين القائمة ولكن ما يمكن تأكيده هو ضرورة التغيير وعبر قانون انتخابي جديد. نعتقد أن موازين القوة الإقليمية قد تؤثر في الضغط على النخب الحاكمة والمهيمنة في إعادة النظر، وبالتالي سيظل لبنان في حالة ترقّب وانتظار.

في النهاية، إن مستقبل لبنان وبقائه هما رهن التغيير. والتغيير يشمل أربع قضايا جوهرية: الأولى حسم قضية الهوية وتداعياتها من التزامات وحقوق، وثانياً، حسم الدور الوظيفي للبنان تجاه المحيط، وثالثاً، التغيير في البنية السياسية وفقاً للمعادلات الدقيقة الطائفية والمذهبية والمناطقية ووفقاً لمتطلبات المواطنة الصحيحة حيث يكون الولاء للقانون لا للمصالح الفئوية الضيقة، ورابعاً، الإصلاح في البنية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة التوازن بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

## المناقشات

### ١ - خير الدين حسيب

في ما يتعلق بالورقة، فهي ممتازة لكن يوجد طريقتان لبحث الموضوع: إما أن تطرح فرضيات ومن ثم تناقش هذه الفرضيات وتنتهي إلى ما تود إبداءه، وإما أن تناقش الموضوع وتخلص إلى استنتاجات. تقول الورقة في البداية: هناك احتمالان لا ثالث لهما، إما أن يبقى لبنان وإما أن يتلاشى، ولا يوجد احتمال آخر. لكن الورقة تثبت أن الحظوظ ليست متساوية، فحظوظ بقاء لبنان هي أكثر من تلاشيه، وبالتالي فإن الفرضيات أو الاستنتاجات الأولية تختلف عما جاء في سياق النص.

لديّ سؤال أطرحه، وفي رأيي أن الورقة لم تتطرق إليه، وهو: هل لبنان قابل للحياة الاقتصادية؟ تاريخ لبنان كله هجرة، واليد العاملة المتعلّمة كلها تذهب إلى الخارج، وذلك منذ ما قبل القرن الماضي وحتى الآن، فإذاً، ما هو الحل للمأزق الاقتصادي في لبنان؟ أنا أعتقد أن ما يجب أن يشار إليه في هذا المجال، أن أحد المخارج لهذه الأزمة البنيوية هو اتحاد كونفدالي أو فدرالي، على غرار الاتحاد الأوروبي، بين لبنان وسورية والعراق والأردن وفلسطين، وهذا هو الحل في رأيي الذي يمكن أن يُخرج لبنان من مأزقه ويقدم له فرصاً، بغض النظر عن أي اعتبارات أيديولوجية أخرى. لبنان ليس له مستقبل مع أوروبا ولا مع إسرائيل. أعتقد أنه يجب دراسة هذا الحل، وأن يطرح بجد وعلى نطاق واسع. وشكراً.

### ٢ - جورج قرم

أنا أوافق د. خير الدين حسيب رأيه أن الورقة مميزة، فهي تطرح مروحة من الاحتمالات والسيناريوهات التي تتطلب مناقشتها عدة ساعات. كما أشارك إلى حد ما ملاحظة د. حسيب أنه على صعيد الاحتمالين (بقاء لبنان أو اندماجه بالمحيط)، فإن سير التفكير في الورقة يثبت أنه على الرغم من كل المساوئ في التركيبة المجتمعية والسياسية في لبنان، فإن عوامل البقاء هي الأقوى. وأنا أعتقد أيضاً أنه من خلال تحليلنا للقضايا العربية التي أصبحت شائكة ومعقدة، تسقط القوميات القطرية من التحليل، وخصوصاً عندما ننظر إلى السيناريوهات الخارجية المتعلقة بتقسيم المنطقة. توجد ظاهرة الوطنيات والقوميات القطرية، والتمسك بحدود ساكس - بيكو، وهذه هي رغبة الولايات المتحدة، حيث إن جميع الدول تتمسك بالحدود القطرية. ولكن انطلاقاً من

الفرضيات التي ذكرها د. زياد، فقد استوقفني مفهوم التعامل مع المحيط المذكور في الورقة، لأن محيطنا ليس متجانساً، وهذه مشكلة لبنان، وبخاصة بعد اتفاق الطائف، إذ لم يعد هناك أية عروبة. أين التجانس في المحيط الذي أصبح في تصادم داخلي عنفي لا حدود له. ومن حيث التفكير، لا يمكن التعامل مع فرضية محيط عربي متجانس، أنا أرى أن هناك وعياً فكرياً عربياً جماعياً، ولكن سياسياً وطائفيًا وعشائريًا فالمنطقة والمحيط ملتهبان.

انطلاقاً من هذه الملاحظة، فإن وظيفة لبنان، التي وصفها د. زياد بإمعان وكفاءة عالية، تختلف. على سبيل المثال، عندما قال العرب إن اتفاق الطائف هو انتصار كبير للبنانيين، قال اللبنانيون نحن عرب بشكل كامل، ولكن عرب على أي هوى: الهوى السعودي أم الهوى التقدمي أم الهوى السوري...؟ لهذا السبب، فإن الطائف لم يحل شيئاً، لا بالنسبة إلى هوية لبنان ولا بالنسبة إلى وظيفته. وأود اليوم أن يكون هناك بعض الجرأة في طرح وظيفة لبنان ودوره، حيث كانت إلى حد ما وظيفة فكرية ثورية عربية، تتمحور حول تحرير فلسطين، والمساهمة والقيادة والريادة في تحرير فلسطين، وبمساعدة العنصر الموضوعي الموجود في التركيبة اللبنانية وهو المقاومة التي نجحت في تحرير الأرض اللبنانية والتي صمدت أيضاً أمام جميع آلات وإمكانيات الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦، في الوقت الذي لم ينجح أي نظام عربي في تحرير أرضه من دون تنازلات. لذا، فإن لبنان مؤهل لكي تكون وظيفته المساهمة والريادة في تحرير فلسطين، إذ إن أجدادنا، وبناء على ما تعرضوا له، وهذا ما نسيناه نحن اليوم، كانوا على قناعة تامة بأن أكبر خطر على وجود لبنان هو الكيان الإسرائيلي. أنا لا أتصور أن لبنان في وسعه أن يرتاح في ظل وجود نقيضه وهو الكيان الصهيوني. ومن هذه الناحية، أنا أتصور أنه إذا ما كان يجب إدخال تعديل على الورقة، يجب النظر في وظيفة لبنان هذه، التي إذا لم يرقم بها، فإن الشرخ الداخلي سيزداد عمقاً. وبالتالي يجب بذل جهد لتعميق الحوار مع القوى العربية الرجعية المحافظة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، لإقناعها بهذا الدور. الأمر نفسه مطلوب من الحوار مع المقاومة، المطالبة بتنفيذ عدة أمور، مثل التخفيف من العبارات المذهبية والخلفيات المذهبية الدينية، لكي نخرج من موضوع توظيف الدين في المعارك السياسية، وإلا لن نجد خلاصاً؛ فهذه وصفاً للانتحار عند العرب، وقد عرف الغرب كيف يستخدمها ويستمر في استخدامها. كما أن المقاومة مطالبة بالاهتمام أكثر بموضوعات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. فالمقاومة بحاجة إلى بيئة اجتماعية حاضنة قوية، وما دامت البيئة مستمرة على هذا النحو فالمقاومة معرضة للخطر.

أما بالنسبة إلى قضية الإصلاح، التي هي قضية مركزية مطروحة في الورقة أيضاً، فهناك مشروع الجمعية التأسيسية المعني بها د. شربل نحاس، فلا أدري ما إذا كانت قد حققت نجاحاً أم لا. ومن الأمور المعلقة هي تحديد من لديه الصلاحية لطرح أسس جديدة للنظام اللبناني، ومن سيسمح بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية. وأنا أتبنى الآراء النيرة للرئيس حسين الحسيني، الذي هو عزاب الطائف، والذي وضع عند استقالته من المجلس النيابي ١٢ نقطة غفلنا عنها جميعاً، وهي ما الذي يحتاج اتفاق الطائف أو الدستور من قوانين دستورية مكّلة تشرح وتمنع الالتباسات بتحرير النص أو تأويله على نحو منحرف. كما يجب بوجه خاص تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية إلى حد ما، لأنه يعد أمراً كارثياً أن تكون هناك جمهورية من دون أن يملك أي شخص فيها صلاحية حل المجلس

النيابي. وفي نظري أيضاً، هناك إمكان لتجاوز عقلية اتفاق الطائف، الذي يمثل متابعة تاريخية لأول اتفاقات إقليمية ودولية حول مصير لبنان مثل القائمقاميتين والمتصرفية والميثاق الوطني، التي هي جميعها ترتيبات طائفية بيد زعماء الطوائف. من هذه الناحية، كرس الطائف وضع لبنان للقوى الإقليمية والدولية. والخروج من هذا المنطق يتطلب أفكاراً جديدة إلى حد ما، فخلاص لبنان يكمن بوجه خاص في القضاء على مصادر قوة الزعامات الطائفية التي أخذت طابعاً «مافيوياً» من خلال سيطرتهم على جميع تفاصيل حياة اللبنانيين. لذا، هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن طرحها، ولو كان الناس يرون أنها ضرب من الخيال. المهم هو طرحها. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الرئاسة الثلاث بالمدورة وألا تكون الرئاسة أكثر من ٣ سنوات، وأن تكون قابلة للتجديد. فقاعدة استبداد الزعامات الطائفية بأبناء طوائفهم ولبنان ككل، يمكن إلغاؤها. علينا طرح أفكار خارج الأطر التقليدية. أنا أتذكر أن الجنرال عون اقترح منذ فترة أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب. هناك العديد من الأفكار التي يمكن طرحها. إن التفكير الإصلاحي اليوم يركز على شيئين، وهما في مضمونهما يتمحوران حول شيء واحد في النهاية، ألا وهو القانون النسبي الذي يعطي حيزاً لدخول قوى جديدة إلى المجلس النيابي، إلا أن سلطة المال والإقطاع ستبقى موجودة. وبالتالي فإن هذا الحل ليس بالحل السحري الذي يمكن من إحداث تغيير جذري في لبنان.

### ٣ - عبد الرحيم مراد

قال آخر مندوب فرنسي في لبنان عن الاستقلال: «لقد أعطيناهم الاستقلال وأعطيناهاهم عدم الاستقرار»، وقد صدق بذلك، إذ إن كل ٦ سنوات هناك مشكلة، وهي مشاكل سياسية سرعان ما تتحول إلى مشاكل أمنية، وصراع طائفي، ولا نبحث عن السبب كي لا يتكرر هذا الصراع، ونكتفي بالقول «لا غالب ولا مغلوب... كملوا يا شباب»، وهذه بمنزلة حبة مسكّن لمعالجة المرض السرطاني الذي زرعه الاستعمار الفرنسي في هذا النظام الذي ترك لنا في لبنان. أكملنا المسيرة بعد عام ١٩٥٨ مع الرئيس فؤاد شهاب، مشكلة وراء مشكلة وهكذا دواليك حتى عام ١٩٧٥ عندما انفجرت الحرب الأهلية التي ما زالت مستمرة بآثارها حتى اليوم. ففي البداية كنا نذبح على الهوية مسلم - مسيحي، الآن عندما تحسنت الظروف قليلاً صرنا نذبح سني - شيعي، وعسى أن لا تتدهور الأمور في الفترة القادمة ليصبح الذبح حنفي - شافعي... وهكذا. وفي كل مرة كنا نعالج هذا المرض السرطاني بحبوب مهدئة، حتى الطائف الذي كان حبوباً مهدئاً ولكن بجرعة أكبر. الموضوع نفسه حصل في اتفاق الدوحة، وكنا نهرب من العملية الجراحية المطلوبة لاستئصال هذا المرض السرطاني الذي لا يُستأصل إلا بعملية جراحية. وأنا أؤيد ما قاله جورج قرم، وأعتقد أن العملية الجراحية المطلوبة هي كالتالي: إذا ما أردنا أن تكون السنوات الـ ٧٣ القادمة على عكس السنوات الـ ٧٣ التي مضت وأن نورث أولادنا شيئاً من الاستقرار لكي لا يعيشوا في ظل ظروف عدم الاستقرار التي عشنا بها خلال هذه السنوات، علينا أن نلجأ إلى إنشاء مؤتمر تأسيسي أو جمعية تأسيسية أو ما يشبهها لتقرر التالي:

- قانون انتخابي على قاعدة النسبية الكاملة.

- اعتماد سن الـ ١٨ إن لم يكن الـ ١٦ لحق الاقتراع.

- انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة، وقد اختلفت مع العماد ميشال عون حول هذا الموضوع. لأنه إضافة إلى انتخاب الرئيس من الشعب، أرى أنه يجب عدم إلغاء الطائفية كما ورد في أحد بنود الطائف، أنا مع الإبقاء على الطائفية ولكن الحد منها، وهذا يتم بالطريقتين التاليتين:

- قانون انتخابي على قاعدة لبنان دائرة واحدة تضم ١٢٨ نائباً، وانتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة لا عبر المداورة. وبالتالي تكون الطائفية قد خفّت، وبالتالي نعطي رئيس الجمهورية مزيداً من الصلاحيات (وهذه نقطة مهمة جداً). كان إدmond رباط يقول لنا «رئيس الجمهورية في لبنان ملك غير متوّج بكامل الصلاحيات ومن دون مسؤولية» وبالتالي وللأسف الشديد حولناه إلى «خيال صحراء»، ليس لديه أي صلاحية من الصلاحيات، فيجب أن تعاد إليه بعض الصلاحيات ولكن ليس بالضرورة جميع الصلاحيات لكي لا يصبح دكتاتوراً.

- المطلوب أيضاً المحافظة على التوزيع الطائفي في ما يتعلق بعدد النواب، لأن التناقص المسيحي الذي يحدث حالياً يُخشى أن يصل إلى مرحلة مخيفة في المستقبل يتحول البلد معها إلى دولة طائفية مذهبية تبقى فيها الصراعات قروناً، لأن المسيحيين يتناقصون ومن دون سبب أمام التكاثر الإسلامي العددي، وبالتالي يتم تشجيعهم على الهجرة. وهذا هو الهم الأساسي للعدو الصهيوني الذي يحاول أن يهجر المسيحيين من المنطقة، إذ ليس محض مصادفة أن يدمروا كنيسة في الموصل وأن يخطفوا مطرانين في سورية، وأن يشجعوا المسيحيين على الهجرة إلى أمريكا وفرنسا. نحن البلد الوحيد الذي لا يزال رئيسه مسيحياً، من موريتانيا حتى الهند، وهذا الرئيس المسيحي ليس رمزاً للوجود المسيحي في لبنان وإنما للوجود المسيحي في المنطقة العربية كلها، المفروض أن نحافظ على الرئيس المسيحي ولو بقي ٣ بالمئة أو ١ بالمئة مسيحيين في لبنان، ولكن يجب تخفيف الحدة كي لا يشعر المواطن اللبناني أن هذا الرئيس ماروني بل هو رئيس لبناني ينتخبه المواطن اللبناني. وحين نتحدث عن انتخاب المغتربين للنواب، أعتقد أن الأمر سخافة، إذ كيف له أن ينتخب نواباً لا يعرفهم وقد أمضى عشرات السنين في الخارج، أما إذا كان الأمر يتعلق بانتخاب رئيس جمهورية ذي سياسة معينة، فيمكن المغترب الانتخاب على هذا الأساس. وهنا في رأيي يمكننا أن نتحدث عن البند الرابع، حيث إن عدد المهاجرين اللبنانيين مبالغ فيه إذ هو في تقديري في حدود ضعف عدد السكان المقيمين. ولا أرى وجود اهتمام كافٍ من اللبنانيين المغتربين. نحن نعتمد في نظامنا المالي على ودائع المغتربين، وللأسف الشديد فإن معظم المشاريع (مدارس، بنية تحتية، مياه صرف صحي) أتت من المغتربين لمساعدة القرى في الجنوب أو الشمال أو البقاع أو الجبل.

من هنا يجب أن نطرح سؤالاً جريئاً: هل الدول العربية لها مكان في عالم الغد؟ أعتقد لا، أعتقد أننا سنكون خدماً في عالم الغد. لهذا السبب يجب أن نفكر في ما يجب أن نفعله، حيث لم يعد في الإمكان الحديث عن شيء اسمه «الوحدة العربية»، وأقصى ما يمكننا أن نتحدث عنه هو «تعزيز النظام العربي» الذي لقي حتفه في جامعة الدول العربية وما تمثله، حيث لا يوجد نظام عربي ولا تعاون عربي، وكل ما نعتمد عليه هو ثروتنا الاقتصادية وموقعنا الاستراتيجي في العالم. وما يُقال إن العثماني يشكل خطراً على سورية غير دقيق، فهو يشكل خطراً على الدول العربية كافة وعلى الأمة العربية والعروبة، وهذا أيضاً ينطبق على الفارسي والصهيوني والأمريكي. وسيظل

الأمر هكذا ما دام المال سائباً بهذا الشكل. وعلى الدول العربية التي يمثل لبنان جزءاً منها أن تتحد وتلتقي على القضية الأساسية التي تشكل عمودها الفقري، وإلا لن يكون في إمكانها أن تكون من ضمن العالم الجديد. أتمنى أن نبادر نحن ومن لبنان إلى الدعوة إلى نظام عربي جديد ينظم ويعزز دور العرب في المرحلة القادمة.

#### ٤ - عصام خليفة

هناك عدة احتمالات يمكن أن يتّجه لبنان نحوها. وذلك مرهون بديناميات القوى الاجتماعية في الداخل، وتحولات السياسات الإقليمية والدولية في الخارج.

**الاحتمال الأول،** بقاء صيغة الطائف بتطبيقاتها المشوّهة؛ فإذا كانت الإيجابية الأساسية لهذه الصيغة أنها أوقفت الحرب وأبقت الدولة اللبنانية موحدة، فإن من سلبياتها الكبرى أنها شرعت إدارات الدولة أمام أعداد غفيرة من الأشخاص الذين لم يدخلوا على قاعدة الكفاءة أو من خلال مجلس الخدمة المدنية، بل دخلوا لأنهم ينتمون إلى هذا الزعيم أو ذاك، ومن دون مراعاة التوازن الوطني المطلوب الذي ميّز الحقبة الشهابية.

ومن السلبيات أيضاً صدور مرسوم التجنيس - بدل القانون الذي نص عليه اتفاق الطائف - الأمر الذي أوجد واقعاً جديداً لم يحصل مثيل له في أي مجتمع آخر (تجنيس ٩٠٠ ألف شخص دفعة واحدة) ومن السلبيات وقوع المجتمع والاقتصاد تحت وطأة دين عام يصل إلى ٨٠ مليار دولار، وإلى دولة من دون موازنة منذ العام ٢٠٠٥.

وإن شلل المؤسسات حالياً هو حافز للتفكير في معالجة أسباب الخلل الحاصل في الصيغة القائمة.

**الاحتمال الثاني،** إذا كانت الحروب السورية المندلعة ستوصل، كما صرح زاسبكين السفير الروسي في لبنان، إلى نظام فدرالي في سورية، فإن في لبنان من يطالب بتخطي صيغة الطائف، ورفض التقسيم، والدعوة إلى الفدرالية التي تضمن حقوق الجميع ومساواتهم من دون استثناء. ثمة مؤسستان تؤمّنان شروط نجاح هذا التوجه. المجلس الفدرالي الذي يمثل الوحدات الفدرالية ويدافع عن حقوقها تجاه السلطة المركزية والمحكمة العليا التي تبت كل النزاعات والاختلافات في تفسير الدستور والقوانين بين السلطة المركزية والسلطات الاتحادية.

**الاحتمال الثالث،** الاقتتال والتفكك. إذا تفاقم الصراع الشيعي - السني ووصل إلى حد الصدام المسلح فإن نتائجه ستكون وخيمة على وجود الدولة اللبنانية. وكما حصل في سورية فإن المناطق اللبنانية يمكن أن تشهد عمليات فرز سكاني تحصل على وقع عمليات إرهاب وترويع جماعية.

في هذا السياق يمكن أن تغذي إسرائيل هذا الصراع وتحقق مخططاتها بتعديل حدودها الشمالية باتجاه أعالي جبل الشيخ ومياه الليطاني، وتقوم هي الأخرى بعمليات تهجير جماعية.

**الاحتمال الرابع،** التوجه نحو العلمانية الشاملة. هذا إذا كانت العلمانية الشاملة تعني استقلالية العالم بكل مقوماته وأبعاده وقيمه تجاه الدين ومقوماته وأبعاده وقيمه، أي استقلالية الدولة، والمجتمع، ومؤسساتهما وقوانينهما، وقضاياهما، وسلطاتهما عن المؤسسات والقوانين والسلطات

الدينية. والاستقلالية هنا تعني الحياد الإيجابي الذي يجعل كلاً منهما يعتبر ويقدر الآخر وقيمه وإمكان إسهامه في اكتمال الإنسان.

مع العلمانية الشاملة يصبح هناك أولوية للانتماء الوطني للبنان على الانتماء الطائفي، وتتعمق الوحدة الوطنية الشعبية، بدل الاتحاد الفدرالي بين المجموعات الطائفية. وتتوسع السيادة الوطنية وتنتمي عن لبنان أي صفة دينية أو طائفية معينة. وهذه العلمانية الشاملة تساعد على إقامة العدالة الاجتماعية الفعلية، وتساعد على ممارسة الحرية الفعلية، وتسهم في تأصيل الديمقراطية الصحيحة. هذا التوجه هو الحل الأمثل، وهناك قوى اجتماعية مؤيدة له على امتداد المجموعات اللبنانية. لكن ليس هناك من ينسق بين هذه القوى فتظل القوى الطائفية المرتبطة بالقوى الخارجية هي الأكثر تأثيراً.

إن الميثاق الوطني اللبناني المكتوب (عام ١٩٣٨) هو المرجعية التي تعلق على الدستور اللبناني، وهو الأساس الذي يشكل القاعدة في تحديد مستقبل لبنان. وإن الخروج عن أسس هذا الميثاق هو دخول للشعب اللبناني في المجهول.

لبنان إلى أين؟ لبنان إلى حيث أراده كبار المؤسسين: إلى الاستقلال والوحدة والسيادة ضمن كامل حدوده، وإلى الحياد بين العرب إذا اختلفوا وإلى تأييدهم إذا اجتمعوا، وإلى الابتعاد من سياسة المحاور شرقاً وغرباً، وإلى العلمانية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وممارسة الحرية وتحقيق الديمقراطية المتكاملة المضامين. لبنان الحوار ورفض العنف واحترام حقوق الإنسان وقيادة النهضة والتقدم في عالما العربي الأوسع.

## ٥ - شربل نحاس

من باب التوضيح فقط العنوان جذاب جداً «لبنان... إلى أين؟» ولكن ما المقصود بهذا العنوان، هل الدولة اللبنانية، أم التطور المجتمعي؟ هناك فرق كبير بين الاثنين، ولا يستوي التعامل مع كلمة لبنان من دون تحديد، فهناك شيء اسمه دولة، وشيء اسمه مجتمع. وهناك فرق كبير بينهما ولكل منهما مسار مختلف.

إذا كان المقصود «الدولة»، فالدولة ليس لها هوية ولا دور ولا وظيفة. هذه أدبيات أدخلت على الطوائف في إثر مصالح ومكاسب شخصية. فليس هناك شيء اسمه هوية دولة، هناك ما يسمى سياسة الدولة (سياسة خارجية - سياسة داخلية...). ولتوضيح البيان، هل نتحدث عن دولة، أم عن نظام مجتمعي مع بنية السلطة، أم عن صراع أفكار. فإذا كنا نتحدث عن مجتمع، فالمجتمع ليس له وظيفة بل له هوية على صلة بالأيديولوجيا الخاصة به.

علينا ألا نخلط بين المواقف والظروف الحرجة الحساسة. فإذا أردنا أن نقيّم الظرف الحرج الحالي لتلمس مسارات ممكنة فإن الأزمات موجودة بكل العدة المفهومية، سواء إن كانت على صعيد التيارات المحلية في لبنان أو بمختلف الدول العربية أو على صعيد التيارات العروبية جميعها، فكلنا ندرك أن هنالك أزمة. وأمام هذه الإحراجات التي تولدها الأزمات هناك ضرورة إلى الوضوح. فعندما نقول اليوم إن القضية الفلسطينية هي القضية الأم فهل هذا الموقف يأتي من قراءة واقعية أم هو

موقف سياسي يعبر عن التمني أن يكون النضال في سبيل القضية الفلسطينية قائماً. اليوم وبواقع الحال لا يبدو أن ذلك صحيحاً.

إذا اعتبرنا أن إسرائيل تشكل خطراً، فخطر على من؟ طبعاً على الفلسطينيين وعلى اللبنانيين، وبالتالي علينا أن نظهر بصيغة لمواجهة هذا الخطر سواء من خلال الدولة، أو حزب الله... ولكن أن نقول هذه قضية العروبة، فهو كلام فارغ لا طائل منه. فمعظم الدول العربية لديها اتفاقيات مع إسرائيل، ومن ليس لديها اتفاق، تقوم بالتنسيق معها. في حالة كهذه، فهذه العلاقات التلازمية لم تعد ضمن العدة المفهومية، فقضية فلسطين لم تعد المحور الأساسي بالنسبة إلى الترجمة المؤسسية للعروبة (جامعة الدول العربية) بل على العكس.

## ٦ - خير الدين حسيب

العروبة لا تقاس بمقاييس اليوم فقط، وإسرائيل ليست خطراً على فلسطين فقط بل هي خطر على كل الأمة العربية.

## ٧ - عصام نعمان

لبنان في أزمة. الواقع أنه كان دائماً في أزمة نشأة وكيونة ومصير. أسهمت عوامل متعددة، داخلية وخارجية، في تأجيج الأزمة وتخليدها، لعل أفعالها خلل وفشل في إدارة التنوع الذي يتميز به الاجتماع السياسي اللبناني. فما يعانيه لبنان واللبنانيون اليوم فصل آخر من فصول الفشل المدوّي في إدارة التنوع، يتجلى في شغور رئاسة الجمهورية، وعجز البرلمان عن التشريع، وانقسام الحكومة على نفسها ما تسبّب بانعدام التقرير، وشلل الإدارات والمؤسسات الرسمية، وقصور مرافق الخدمات العامة، وتواتر الاضطرابات الأمنية.

كل ذلك في وقت يهدد لبنان خطران استراتيجيان: إسرائيل الصهيونية العنصرية التوسعية، والإرهاب التكفيري المتمثل بتنظيمات العنف الأعمى وخلاياها النائمة في الداخل وعصاباتاها المقاتلة على الحدود اللبنانية - السورية، وتداعي الدولة مفهوماً ومؤسسات وسيادة.

تزداد الأزمة خطورةً وتعقيداً بتدهور اقتصادي واجتماعي تتفاقم حدّته بوجود أكثر من مليون ونصف المليون نازح سوري، ونحو ٦٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، مع إعلان وكالة الغوث الأممية (الأونروا) عجزها عن الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الوافدين المتدفقين من سورية، وارتفاع الدين العام إلى نحو ٦٠ مليار دولار أمريكي.

لا غلوّ في القول إن لبنان يقف اليوم على مفترق. إنه مهدد بانهيار اقتصادي - اجتماعي وبانفجار أمني تُفاقم خطورتها الماثلة عصبية مذهبية متفلّته من عقالها وقصور فادح في أداء الشبكة الحاكمة والقيادات السياسية التقليدية المتسلّطة.

## ما المخرج؟

اللبنانيون مدعوون إلى الاتحاد للضغط على الشبكة الحاكمة والقيادات التقليدية المتسلّطة من أجل اعتماد قانون ديمقراطي للانتخابات على أساس النسبية وإجراء انتخابات حرة بموجبه تكون،

بعد ذاتها، مخرجاً من حال الأزمة، ومدخلاً لتكوين سلطة تشريعية من نواب شرعيين وبالتالي مؤهلين لانتخاب رئيس الجمهورية، تنبثق منهم حكومة إنقاذ وطني مقتدرة، وتجري تعيينات أمنية وإدارية مستحقة، وتؤسس لإعادة بناء لبنان دولةً ووطناً. كيف؟

بالعصيان المدني، إذ لا سبيل، بوجود الشبكة الحاكمة وعقليتها السياسية التسلطية، إلى إحداث خرق في جدار النظام السياسي المتكلس لتحقيق الإصلاحات المطلوبة إلا بتدبير استثنائي يخرج عن الأسلوب التقليدي في معالجة الأزمات الذي أورث البلاد هذه التركيبة الثقيلة من الفساد والارتكابات والانخراطات.

ثمة حاجة تاريخية إلى تكوين فريق قيادي راديكالي بسرعة قياسية من قيادات سياسية إصلاحية ومن قياديين شباب بازيين، مهمته إطلاق الدعوة إلى العصيان المدني وتنظيم مظاهره الميدانية في شتى حقوق الحياة العامة.

لكن، على الرغم من مشروعية إسقاط سلطة العجز بالعصيان المدني، ثمة خيارٌ بديل ألطف وقعاً يمكن اعتماده، إذا قدّم أهل السلطة الحكمة والمصلحة الوطنية على المكابرة والمصالح الشخصية. إنه خيار إجراء الانتخابات بالسرعة الممكنة بعد إقرار معجل التنفيذ لمشروع قانون الانتخابات على أساس النسبية الذي أحالته حكومة نجيب ميقاتي على مجلس النواب منذ أكثر من ثلاث سنوات. بموجبه تجري الانتخابات، فيقوم برلمان جديد، ينتخب رئيس الجمهورية الجديد، وتنبثق منه حكومة جديدة قادرة على اتخاذ قرارات وإجراء إصلاحات وتعيينات مستحقة واستثنائية.

إذا رفضت الشبكة الحاكمة إجراء الانتخابات لأي سبب من الأسباب، يكون الشعب وقواه الوطنية والاجتماعية الحية في حل من احترام سلطة عاجزة وممعنة في انتهاج سياسة التأجيل والتسويف والتمديد ومخالفة الدستور والقانون، ويكون إسقاطها بالتمرد والعصيان مشروعاً ومتوافقاً مع روح الدستور وأحكامه الأساسية ذات الصلة، كما يكون بمأمن من تدخلات ميدانية للقوى الخارجية بسبب انشغالها بأزماتها وحروبها على مستوى المنطقة برمتها.

مع إسقاط سلطة العجز يعلن صانعو الحدث قيام مؤتمر وطني للحوار والقرار مؤلف من أعضاء البرلمان الراغبين في الانخراط وأغلبية وازنة من ممثلي القوى الوطنية الحية لمختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد.

في ظروف استثنائية كهذه، لا بد من اتخاذ تدابير استثنائية. لذلك يقر المؤتمر الوطني للحوار والقرار قانوناً ديمقراطياً للانتخابات على أساس التمثيل النسبي في دائرة واحدة تشمل البلاد برمتها، وتقوم بإجرائها هيئة تنفيذية منبثقة من المؤتمر الوطني، وذلك تطبيقاً لروح المادة ٢٧ من الدستور، وتنبثق من البرلمان الجديد المنتخب ذي الطابع التأسيسي حكومة وطنية جامعة تكون مهمتها تطبيق أحكام الدستور، ولا سيما المادة ٢٢ التي تقضي بأنه «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية»، وتطبيق المادة ٩٥ التي تقضي باتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة

مرحلية. كذلك يكون في وسعها إجراء حزمة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتعيينات الإدارية والأمنية المستحقة.

## ٨ - معن بشور

لديّ ملاحظتان فقط على مداخلة د. عصام نعمان وواحدة عامة. أنا عندما قدمت ورقة حول مستقبل التغيير في لبنان، امتدح د. خير الدين حسيب الجزء التحليلي التاريخي منها وقال إنه ينقصها أفكار واقتراحات وحلول. أنا لديّ وجهة نظر، ولكنني أعتقد أنه في التحولات التاريخية، يجب أن يشترك في تحديد هذه الوجهة أكبر عدد ممكن من اللبنانيين، بمعنى أن لا نفرض رأياً على بقية المجتمع لأنني أعتقد أن أي حل مهما كان عظيماً، إذا كان يعتمد على قسم من اللبنانيين فسيخلق مشكلة جديدة ولن يؤدي إلى حل في لبنان. لذلك أعتقد أنه لا بد من أن تقام خلوات. وربما نحن الآن بحاجة إلى خلوة تدرس تاريخنا وتخرج بنتائج. د. خير الدين حسيب وضع يده على الجرح عندما تحدث عن كوندراالية واسعة، وأنا أعتقد أن هذه الكوندراالية هي ضمانة الاستقرار والاستمرار في هذه المنطقة، وبالتأكيد ستولد مجتمعاً يراعي تعدديته وكل طوائفه. أنا أعتقد أن الحركة الوطنية اللبنانية والكثير من الحركات السياسية أخطأت دائماً في شيء واحد، طبعاً لا يجوز أن نهمل أي طائفة في لبنان ونحن نفكر في مصلحة لبنان، لكن بوجه خاص، فإن أي حل يستبعد السنة ويبني نفسه على أساس استبعاد السنة لن يكون حلاً.

## ٩ - خلدون الشريف

أنا أوافق على ما قاله شربل نحاس في ملاحظاته حول أن العنوان «لبنان.... إلى أين؟» عريض جداً.

السياسة في لبنان إلى أين؟ القوى السياسية إلى أين؟ المجتمع إلى أين؟ الوضع الاقتصادي إلى أين؟... كل منها عنوان خاص له اتجاهات متعددة.

كل نقاش سياسي حول لبنان لا يمكن أن يعوّل عليه وحده. هناك من قال من الحضور «لا يمكن للبنان أن يكون خارج محيطه»، لذا لا يمكن تحليل وضع لبنان من دون الجهات المحيطة.

تأليه المقاومة يجب تناسيه، المقاومة جزء من محور، فوصول المقاومة إلى حلب ليس له علاقة بتحرير لبنان. القتال في حلب استراتيجية قتالية وليس استراتيجية مقاومة.

حين نقول إن القضية الفلسطينية لم تعد قضية مركزية بالنسبة إلى أغلبية العامة والنظم العربية، فهذا أمر خطير ولكن صحيح. حيث إن الصراع يأخذ منحىً طائفيًا. وحين يقول محمد بن سلمان أن الأمريكان والإيرانيين اتفقوا على تقسيمنا، فما معنى هذا. وحين يطرح عبد الله الثاني موضوع الهلال الشيعي سنة ٢٠٠١. هذه جميعاً أمور يجب أن تؤخذ في النظر. هناك اصطفااف إقليمي واضح. وقال أوباما البارحة: «هذه المنطقة مقدر لها أن تدخل في حروب لعقود».

لا يمكن أن يستقيم الوضع في لبنان إلا من مدخل وحيد وهو «قانون انتخابات» ربما لا يؤدي المطلوب بالسرعة المرجوة ولكنه المدخل.

١ - أن تبدأ بالنسبية (نصف بنصف) أفضل من أن تبقى على الأكثرية.

٢ - كانت الانتخابات في سنة ٢٠٠٠ على قاعدة المحافظات، فكان كل مرشح وأنا منهم مضطراً إلى زيارة المحافظة (البترون) وأن يقول كلاماً يرضي أهلها. اليوم الخطاب النافع هو «علي صوتك وخود جمهور»... وبالتالي كلما توسعت الدائرة وتحولت إلى نسبية خف التوتر في البلد.

## ١٠ - زياد حافظ

من الواضح أنه لا يوجد توافق على المفاهيم، كيف سننتج مستقبلاً ورؤية مشتركة إذا كانت المفاهيم الأساسية التي نبني عليها هذه الرؤية غير متوافرة. وكما قال الحضور، فإن العنوان عريض ويمكن أن يتفرع منه الكثير من المواضيع، وقد ظننت أنهم على توافق معي حول الموضوع، وكان من المفروض أن أتطرق إلى مفهوم لبنان كدولة أو كمجتمع... وكل المناقشات تؤكد ما كنت أقوله، أنا قمت بتقدير موقف وليس عرض موقف. ماذا في إمكاننا أن نطرح في نصف ساعة، لقد كتبت في مدخل المداخلة أن قضايا لبنان معقدة جداً وعلينا أن نقوم بنوع من الاستنساب لتحديد الأولوية... السؤال الذي يجب طرحه ليس متى أو كيف سيتم وضع قانون انتخاب، بل من الجهة التي ستقوم بوضع قانون الانتخاب... هناك خلاف على الجهة التي ستقوم بذلك، ومجلس النواب الممدد له مطعون بشريعته؟ فما هو الحل؟ الحل الوحيد هو جمعية تأسيسية، ولكن من هم أعضاء الجمعية التأسيسية؟ من سيحددهم؟

إن بقاء لبنان مرتبط بالتغيير، لم أحدد في الورقة ما هي طبيعة التغيير، قد يكون نحو العلمانية، أو قد يكون نحو الشريعة الإسلامية... مثل تطبيق الأحكام الشرعية مع ظهور الحداثة، أنا لا أعتقد أنه يوجد تناقض بين الشريعة والحداثة ولكن لا بد من البحث. ونحن نقوم في المركز بتجهيز ندوة حول الإصلاح الديني.

وأنا في رأيي، شئنا أم أبينا، لن يأتي الخلاص إلى لبنان من الداخل.